

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٢٤
بتاريخ:	٢٠٢١/٥/٦

ملف رقم: ٤٦٢٦/٢/٣٢



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسوية الشئى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد اللواء/ وزير التنمية المحلية

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٩١٥) المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٤م، بشأن النزاع القائم بين محافظة الإسكندرية (مديرية الشئون الصحية) والهيئة القومية لسكك حديد مصر، بخصوص ملكية قطعة الأرض المقام عليها مبنى وحدة صحة الأسرة ووحدة الحضرة والأسرة الكائنة أعلى كوبري الحضرة- قسم باب شرق- بمحافظة الإسكندرية. وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن قطعة الأرض محل النزاع الكائنة بشارع الشهيد جلال الدسوقي- شياخة شيزار- قسم باب شرق- محافظة الإسكندرية، كانت تتبع مديرية الشئون الصحية بالمحافظة، ومقامة عليها عيادة طلاب المدارس، ويصدر القاذون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢م بشأن التأمين الصحي على الطلاب، فقد آلت ملكية هذه العيادة إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي، وبتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣م تم الاتفاق بين رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي ورئيس قطاع الدعم الفنى والمشروعات بوزارة الصحة على تسليم موقع عيادة الحضرة (طلاب المدارس) إلى مديرية الشئون الصحية لتقييم عليه وحدة طب الأسرة، على أن تظل ملكية الأرض والمباني المقامة عليها للهيئة العامة للتأمين الصحي، وبتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨م أصدر رئيس الإدارة المركزية للمحطات- بالهيئة القومية لسكك حديد مصر- منطقة غرب الدلتا- القرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٥م متضمناً إزالة التعديلات الواقعة على أملاك الهيئة بناحية الحضرة وكوبري الحضرة وبحرى- قسم باب شرق، وهو ذات الموقع المقامة عليه وحدة طب الأسرة، وإزاء ذلك فقد طلبتم عرض النزاع بخصوص ملكية قطعة الأرض المذكورة على الجمعية العمومية لإبداء الرأى الملزم بشأنه.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لهيئة الشئى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٧ من مارس عام ٢٠١٩م الموافق ٢٠ من رجب عام ١٤٤٠هـ؛ فاستندت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية برئاسة مدير مديرية المساحة بمحافظة الإسكندرية، ورئيس فريق التقييم والهيئة العامة للتأمين الصحي، تكون مهمتها تحديد مساحة الأرض محل النزاع على وجه الحق، وتحديد البيانات الأساسية لها، وتسلسل ملكيتها منذ أن كانت أرض فضاء حتى إقامة مبنى وحدة طب الأسرة، وذلك من واقع السجلات الرسمية والخرائط

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٦٢٦/٢/٣٢

(٧)

المساحية، وتحديد الجهة المالكة لها، وتحديد الحائز الفعلي لها، وبحث السند القانوني لدى طرفي النزاع في ملكيته لهذه المساحة، وبيان ما إذا كانت تدخل ضمن المساحة الواردة بالعقدين المؤرخين ١٩١٠/١/٦م، و١٩٣١/٧/٧م المقدمين من الهيئة القومية لسكك حديد مصر، وما إذا كانت تدخل في حرم الهيئة القومية لسكك حديد مصر من عدمه، وما إذا كان قد أُستخرج ترخيص بناء لإقامة وحدة طب الأسرة من عدمه، وذلك جميعه في ضوء ما تسفر عنه المعاينة علي الطبيعة، وما يتوافر من بيانات وأوراق ومستندات لدى طرفي النزاع والجهات ذات الاختصاص، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات على أن تودع تقريرها مرافقاً له محاضر أعمالها، وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير، لدى الجهة عارضة النزاع التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠١٩/٧/١٧م.

وقد ورد كتاب وزارة التنمية المحلية رقم (١٠٢٤/٥) المؤرخ ٢٠٢٠/١٢/٨م مرفقاً به كتاب السكرتير العام لمحافظة الإسكندرية رقم (١٦٥٨) المؤرخ ٢٠٢٠/٨/١١م، ومرفقاته المتضمنة ما يفيد مطالبة مدير مديرية المساحة بالإسكندرية بوصفه رئيس اللجنة المشكلة وفقاً لقرار الجمعية العمومية سالف الذكر بالإفادة عن سيقوم بتقديم طلب إلى مديرية المساحة بالإسكندرية لعمل الرفع المساحي للأرض محل النزاع، وتكليف أحد مهندسي الحي المختصين لبحث التراخيص السابق إصدارها لقطعة الأرض ذاتها، وكذلك تكليف أحد مختصي الشهر العقاري لبحث سندات الملكية لدى طرفي النزاع، حيث إنه جهة الاختصاص ومديرية المساحة بالإسكندرية ليست جهة بحث ملكية.

ونفيد: أنه بإعادة عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٣ من ديسمبر عام ٢٠٢٠م الموافق ٨ من جمادى الأولى عام ١٤٤٢هـ؛ وذلك في ضوء ما ورد بكتاب وزارة التنمية المحلية رقم (١٠٢٤/٥) المؤرخ ٢٠٢٠/١٢/٨م المشار إليه ومرفقاته على النحو المتقدم بيانه، وإزاء استمرار عدم صلاحية النزاع المائل للفصل فيه بحالته الراهنة؛ فقد ارتأت الجمعية العمومية إعادة تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية، على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إعادة تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية برئاسة مدير مديرية المساحة بمحافظة الإسكندرية، ويمثلها في طرفي النزاع، والهيئة العامة للتأمين الصحي، وكذلك عضو من مصلحة الشهر العقاري بالإسكندرية ومهندس من قسم التراخيص المختص بالحي التابعة له قطعة الأرض محل النزاع، للقيام ببحث المساحة السابق تحديدها بجلسة الجمعية العمومية المعقودة في ٢٧/٣/٢٠١٩م، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات على أن تودع تقريرها مرافقاً له محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٦٢٦/٢/٣٢

(٣)

عارضه النزاع؛ التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ١٤ / ٤ / ٢٠٢١ م.
على أن يقدم طلب الرفع المساحي من الجهة عارضة النزاع (الهيئة القومية لسكك حديد مصر).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



تحريراً في: ٢

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة